



MOHANDES INSURANCE CO.
شركة المهندس للتأمين

السادة / البورصة المصرية

ادارة الاصلاح

تحية طيبة ،،، وبعد

مرفق لسيادتكم طيبة صورة من تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن القوائم المالية
المستقلة للشركة في ٢٠٢٠/٠٦/٣٠

وتفضلا بقبول فائق الاحترام

مدير عام الشئون المالية والاستثمار

ومدير علاقات المستثمرين

حسام صقر

تحريرا في ٢١/٠٩/٢٠٢٠



الجهاز المركزي للمحاسبات
ادارة مراقبة حسابات التأمين

تقرير مراقب الحاسبات
عن القوائم المالية المستقلة
لشركة المهندس للتأمين في ٢٠٢٠/٠٦/٣٠

إلى السادة مساهمي الشركة :

رجعنا القوائم المالية المستقلة لشركة المهندس للتأمين "شركة مساهمة مصرية"، والخاضعة لإحكام قانون شركات المساهمة رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ وتعديلاته وقانون الإشراف والرقابة علي التأمين رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاته والمتمثلة في المركز المالي المستقلة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ (بإجمالي أصول بلغ نحو ١٠٥٤ مليون جنية) وكذا قائمة الدخل عن الفترة من ٢٠١٩/٠٧/٠١ حتى ٢٠٢٠/٠٦/٣٠ بباقي ربع نحو ١١٢,٣ مليون جنية وقائمة الدخل الشامل وكذا قوائم التدفقات النقدية والتغير في حقوق المساهمين وقوائم الإيرادات والمصروفات لجميع فروع تأمينات الممتلكات والمسؤوليات وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى.

مسئوليّة الإدارَة عن القوائم المالية المستقلة :

هذه القوائم مسئوليّة إدارَة الشركة، فالإدارَة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية المعهدة والصادرة بالقرار الوزاري رقم (١١٠) بتاريخ ٢٠١٥/٠٧/٠٩ وكذا دليل تطبيق معايير المحاسبة المصرية على قطاع التأمين الصادر بقرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٧٠) لسنة ٢٠١٦ بتاريخ ٢٠١٦/٠٦/٢١ وفي ضوء القوانين السارية وتتضمن مسئوليّة الإدارَة تصميم وتنفيذ والحفظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أي تحريرات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسوبيّة اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئوليّة مراقب الحاسبات

تحصر مسوبيّتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المستقلة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والافتراضات في القوائم المالية وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحرير الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل الواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة إدارَة الشركة وكذا سلامَة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المستقلة .

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المستقلة للشركة .

١- مازالت الاستثمارات العقارية تتضمن قيمة قطعة أرض ابورواش تم شرائها بتاريخ ٢٠١٨/٣/١٦ بنحو ٧ مليون جنيه كان يتعين قيدها بحساب الأصول الثابتة حيث انها مازالت تستخدم كمخزن للمستندات وأرشيف للشركة وقد جاء بمحضر مجلس الإدارة رقم (٤٨٣) بتاريخ ٢٠١٨/٧/٢٩ أن ذلك بشكل مؤقت ومازال الوضع كما هو عليه حتى تاريخ المراجعة .

يتعين إجراء التسوية اللازمة في ضوء الاستخدام الفعلي للشركة .

٢- مازالت ملاحظاتنا قائمة بشأن تضمين القسطنطينية (شون فالونية) نحو ١,٢٧ مليون جنيه قيمة اقساط تحت التحصيل لفرع الاجباري في ٢٠٢٠/٦/٣٠ والتي لم يتم ايداع قيمتها في حسابات الشركة مقابل دفاتر مسلمة حيث تم تبديد عهدة مسلمة من الشركة عبارة عن عدد (٦) أجهزة لاب توب (٦) طابعات ليزر ، وعدد (٤٧٢) دفتر وثائق ، عدد (١٧١) ملحق وكذا المبالغ المالية المذكورة وقد تم صدور احكام بشأنها تترواح بين الحبس والغرامة وقامت الشركة بمخاطبة وحدة تنفيذ الاحكام المشار اليها وقد جاء برد الشركة علي تقريرنا في ٢٠١٩/٦/٣٠ بأنه تم عمل تحقيق بخصوص الواقعة وهو ما لم يتم حتى تاريخه .

يتعين متابعة كافة الإجراءات القانونية التي من شأنها حفظ حقوق الشركة وكذا تحديد المتسبب عن ذلك وموافقتنا .

٣- لم تقم الشركة بإرسال مصادقات لجاري المؤمن لهم البالغ نحو ٢,٩١٥ مليون جنيه دائن ، ١٦٢ ألف جنيه مدين وقد تبين بالمراجعة ان رصيد البنك الأهلي مبادرة بلغ نحو ١٨١ ألف جنيه دائن بالخطأ في حين صحته ١,٣ مليون جنيه بفرق قدره ٢,٢ مليون جنيه كما هو وارد بمستندات الشركة .

يتعين على الشركة الالتزام بإرسال مصادقات للعملاء في ٦/٣٠ من كل عام وكذلك دراسة الفرق المشار اليه وافادتنا بأسبابه .

٤- مازال حساب الوكلاء والمنتجين في ٢٠٢٠/٦/٣٠ يتضمن نحو ٣٠٣٠٠ دولار بما يوازي ٤٨٧ ألف جنيه يخص المنتجة منها سمير حيث تم الغاء العملية في ٢٠١٩/٣/٧ بناءً علي رغبة العميل ولم يتم رد العمولة وقد قامت الشركة برفع دعوى مطالبة برد تلك المستحقات من المنتجة المذكورة مع الفوائد القانونية وقد صدر حكم بجلسة ٢٠١٩/١٠/٢٦ يقضي "بعد اختصاص المحكمة محلياً بالنظر في الدعوى" (ولم نواف بأسباب ذلك) واحالة الدعوى الى محكمة الجizaة الابتدائية وقيدها برقم (٤٢٩) لسنة ٢٠٢٠ مدني كلي الجizaة ومؤجلة لجلسة ٢٠٢٠/٩/٣٠ للإعلان وقد تم فرض غرامة علي الشركة بمبلغ ١٧٠ ألف جنيه تم سدادها في ٢٠٢٠/١٥ بخصوص هذا الموضوع .

يتعين ضرورة قيام الشركة باسترداد العمولة المنصرفة للمنتجة المشار اليها بدون وجہ حق في ضوء توصية الهيئة مع متابعة الإجراءات القانونية والإفادة .

٥- تضمنت الارصدة الدائنة نحو ٤١,٢ مليون جنيه قيمة الدمغة النسبية على القساط المصدرة ومنها نحو ٣٣ مليون جنيه عن القساط المسددة علماً بأنه يتم السداد علي دفعات شهرية قيمتها ٣ مليون جنيه .

يتعين العمل علي سرعة سداد مستحقات مصلحة الضرائب تجنبًا لاحتساب غرامات إضافية .

٦- تضمنت المصروفات المستحقة نحو ١,٣ مليون جنيه في ٢٠٢٠/٦/٣٠ التي تم تعديلاها الى ٤٠٨ ألف جنيه بموجب مجلس الإدارة رقم (٥١٢) بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٨ قيمة مكافأة لرئيس مجلس الإدارة عن السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ لم يتم اقرارها في لجنة المكافآت والترشيحات المنبثقة من مجلس الادارة كما ينص الدليل المصري لحكومة الشركات الصادر من مجلس ادارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٨٤ بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٦ .

يتعين ضرورة الالتزام بما جاء في دليل الحكومة المشار اليه .

ويتصل بما سبق :-

- تقرر لرئيس مجلس الادارة راتب شهري قدره ١٠٥ ألف جنيه بقرار مجلس الادارة رقم (٥٠١) بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٣ .
- كما تم ادراج رئيس مجلس الادارة بوثيقة العلاج الطبي الخاص بالعاملين عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/٦/٣٠ .
- تقرر لرئيس مجلس الإدارة مكافأة ترك خدمة بنحو ١٨٤ ألف جنيه وذلك بالمخالفه للمادة (٨٨) من القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ والتي تقضي بأن تحدد الجمعية العامة الرواتب المقطوعة وبدلات الحضور والمزايا الأخرى لأعضاء المجلس .

يتعين الالتزام بما جاء في القانون المشار اليه .

- ما زالت تقوم الشركة بتحفيض التعويضات المباشرة لفرع السيارات التكميلي والبالغة نحو ١٦,٥ مليون جنيه قيمة بيع المستندات (حاطم السيارات) التي تم بيعها بالمزادات خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/٦/٣٠ دون الاخذ في الاعتبار حصة معيدي التأمين والبالغة نحو ٤٤ مليون جنيه .

يتعين إجراء التصويب اللازم ومراعاة أثر ذلك على ربح الشركة .

- تبين وجود مخزن المستندات ونواقص السيارات التكميلي بالمركز الرئيسي لا يوجد له سجل لإثبات محتوياته وإثبات حركة الاستلام والمنصرف منه ولا يوجد أمين مخزن مسؤول عنه ولا يتم جرده .

يتعين دراسة الموضوع وعمل السجل اللازم وحصر جميع محتوياته وتسلیمه لأمين المخزن لتصبح تحت مسؤوليته .

- تبين قيام الشركة بحساب الضريبة المؤجلة علي إجمالي الأصول متضمنة الأصول الثابتة والاستثمار العقاري وكذا عدم الاخذ في الاعتبار المخصصات التجارية عند حساب الضريبة المؤجلة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ .

يتعين دراسة الموضوع وافادتنا بما يتم في هذا الشأن .

- ١٠. قامت الشركة بصرف نحو ٢٤٨ ألف جنيه قيمة بدلات انتقال لبعض أعضاء مجلس الادارة بالرغم من حضورهم من خلال الفيديو كول (كونفرانس) لبعض جلسات المجلس وللجان المنبثقة منه في حين أن بدل الانتقال هو بدل يصرف نتيجة انتقالات فعلية .

يتعين رد تلك المبالغ .

- ١١- لم تقم الشركة بموافقتنا بالقوائم المجمعية في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بالرغم من أن نصيب شركة المهندس للتأمين ٩٩,٩% من رأس المال المصدر لشركة المهندس للحياة وبذلك أصبحت شركة المهندس للحياة شركة تابعة لشركة المهندس للتأمين وتدرج ضمن استثماراتها ويتعين مراجعتها من جانبنا .

يتعين موافقتنا بالقوائم المشار إليها .

الرأي المتحفظ :-

وفيما عدا تأثير ما ورد بالتقرير المعروض للقوائم المالية المستقلة من ملاحظات فمن رأينا ان القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدلة ووضوح في جميع جوانبها الهمامة عن المركز المالي المستقل لشركة المهندس للتأمين في ٢٠٢٠/٦/٣٠ وعن أدائها المالي وتدقائقها النقدية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية ودليل تطبيق معايير المحاسبة المصرية علي قطاع التأمين والصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٧٠ لسنة ٢٠١٦ ٢٠١٦/٢١ بتاريخ ٢٠١٦/٠٦/٢١ وفي ضوء القوانين المصرية ذات العلاقة .

وفيما لا يعد تحفظا

- ١- ظهرت الحسابات الجارية بالبنوك في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بنحو ١٢ مليون جنيه وقد تبين بشأنها وجود شيكات بمبلغ نحو ١٢ مليون جنيه شيكات لم تقدم للصرف منه ٤,٢ مليون جنيه يرجع الي ٢٠١٩/٧ .
يتعين إجراء التسوية اللازمه فى هذا الشأن.
- ٢- بلغت الأصول المالية المتاحة للبيع في ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ٧,٧ مليون جنيه وقد تبين بشأنها ما يلى :-
أ- بلغت القيمة الدفترية لمساهمات الشركة التي حققت خسائر نحو ٠,٩ مليون جنيه .
ب- بلغت القيمة الدفترية لمساهمات الشركة التي حققت أرباح ولم توزع بنحو ١٣ ألف جنيه .
ج- بلغت القيمة الدفترية لمساهمات الشركة نحو ٦٠٠ جنيه (قيمة تذكارية) .
يتعين إعادة النظر في تلك المساهمات بما يحقق أعلى عائد للشركة والافادة .
- ٣- ما زال لم يتم اعتماد السياسة الاستثمارية للشركة من مجلس الادارة حتى تاريخه .
٤- قامت الشركة بتأجير الشقة الكائنة بالعقار رقم ١٦ ش عبد الحميد لطفي لشركة فاروتك للأنظمة بموجب تعاقده الجديد يبدأ من ١/١/٢٠١٧ التي لم تقم بسداد القيمة الإيجارية المستحقة عليه عن الفترة من ٢٠١٧/١/١ الى ٢٠٢٠/٦/٣٠ وبالبالغة نحو ٣٣٦ ألف جنيه وبالمراجعة تبين ما يلى :-
أ- سبق تأجير الشقة المذكورة لشركة فاروتك بموجب عقد ايجار من ٢٠١٥/١١/٣٠ حتى ٢٠١٠/١٢/١ ، وقد امتنع المستأجر عن تسليم الشقة للشركة وتم رفع دعوى قضائية انتهت الي إلزام الشركة المستألف عليها بان تؤدي الي شركة المهندس مبلغ ٢٠٢٥٠٠ جنيهًا ، على الرغم من ذلك تم عمل تعاقده الجديد يبدأ من ٢٠١٧/١/١ حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ (٥ سنوات) بقيمة ايجاريه شهرية بمبلغ ٨٠٠٠ جنيهًا ولم يقم المستأجر بسداد الايجار من بداية التعاقده حتى تاريخه .
ب- قامت الشركة برفع دعوى قضائية برقم ٧٧٧ لسنة ٢٠١٨/٣/٥ بتاريخ ٢٠١٨/٤/٢٨ وقد صدر حكم بتاريخ ٢٠١٨/٤/٣٠ بفسخ العقد وتسلیم العین وسداد مبلغ ١٣٢ ألف جنيه قيمة الاجرة المستحقة عن الفترة من ٢٠١٧/١/١ حتى ٢٠١٨/٤/٣٠ وفوائده القانونية بنسبة ٤% وحتى السداد .
ونظرًا لعدم استكمال اجراءات التنفيذ من جانب القسم تم اعادة تقديم المستندات الخاصة بالتنفيذ مره أخرى وتم عرض الاوراق والمستندات بالدراسة الأمنية لدى مديرية أمن الجيزة لتحديد موعد للتنفيذ برغم رد الشركة بأنه تم عقد اجتماع مع المستأجر بسداد ما عليه خلال النصف من أغسطس .
يتعين متابعة الإجراءات القانونية التي من شأنها الحفاظ علي حقوق وأموال الشركة .
- ٥- تم إسناد تسجيل ارض أبو رواش الي محامي خارجي هشام عبدالبصير بتاريخ ٢٠١٩/٢/٢٨ مقابل اتعاب ٧٠ ألف جنيه دون إبرام عقد معه في هذا الخصوص وقد تم صرف ٢٤٥٠٠ جنيه حتى تاريخ المركز المالي .
يتعين ضرورة ابرام عقد مع المحامي المذكور في هذا الشأن .
- ٦- لم يتم تسجيل فرع المنصورة البالغ قيمته الدفترية ٢٤ ألف جنيه (تم تأجير جزء منه لشركة الحياة) .
يتعين تسجيل الفرع المشار اليه .
- ٧- بلغ صافي رصيد مدينو عمليات التأمين في ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ١٢٧,٢ مليون جنيه وقد تبين بشأنه ما يلى :-
أ- بلغت قيمة الأقساط تحت التحصيل نحو ٩٤,٨ مليون جنيه منها نحو ٦,٠ مليون جنيه تمثل قيمة أقساط انتهت مدتها التأمينية يرجع تاريخ بعضها إلى ٢٠١٩/٥ يتعين العمل على سرعة تحصيل تلك الأقساط .
ب- بلغت قيمة الشيكات المرتدة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ٥,٤ مليون جنيه منها نحو ٥١٨ ألف جنيه شيكات محالة للشئون القانونية بعضها صدر فيها أحكام لصالح الشركة ولم يتم تنفيذها حتى تاريخه ترجع الي عام ٢٠١٥ يتعين العمل على سرعة تنفيذ الأحكام الصادرة ومتابعة الإجراءات القانونية في هذا الشأن .

ج-بلغت قيمة الشيكات الآجلة في ٢٠٢٤/١٠ نحو ٤٩,٩٧ مليون جنيه يصل تاريخ استحقاق بعضها إلى ٢٠٢٠/٦/٣٠ بالمخالفة لقرارات الهيئة العامة للرقابة المالية بتعيين الالتزام بقرارات الهيئة في هذا الشأن والإفادة.

د-بلغت قيمة الأقساط تحت التحصيل (لدي الشئون القانونية) في ٢٠٢٤/١٠ نحو ١٩٣ مليون جنيه في حين بلغت قيمة تلك الأقساط بكشف الحاسب الآلي ١٤٨ مليون جنيه بفرق قدره ٥٠,٥ مليون جنيه نذكر منها مبلغ ٤٨٧ ألف جنيه مقابل ٣٠٣٠ دولار أمريكي عمولة المنتجة لها سمير محمد (سبق الإشارة إليها)، ٤٠ ألف جنيه قيمة تأمين خاص بجمعية الوفاء لضباط الشرطة ، المتبقى نحو ٧٣,٧ الف جنيه بالsaldo لم نواف بأسبابه .

يتعين دراسة الاختلافات الواردة بالمطابقة وافادتنا عن اسبابها .

٧- لم تقم الشركة في بداية السنة المالية بتوثيق واعتماد سياسة للمحددات الائتمانية والتي تعتبر فيها ارصدة مدینو عمليات التأمين مضمنة من عدمه وذلك لكل نوع وفئة من فئات تلك الارصدة وذلك طبقاً لما ورد بدليل تطبيق معايير المحاسبة المصرية علي قطاع التأمين الصادرة بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٧٠) لسنة ٢٠١٦ في ٢٠١٦/٦/٢١ .

يتعين الالتزام بما ورد بالدليل المشار اليه في هذا الشأن واتخاذ اللازم والإفادة .

٨- تبين أن العجز (المستندات التي لم تقدم للجرد) في ٢٠٢٤/٣٠ بلغ نحو ٢,٧ مليون جنيه في حين صحته ٥,٨ مليون جنيه بفرق قدره ٣,١ مليون جنيه وقد تم اعتباره جرد فعلى بموجب مصادقه من مكتب الوساطة بالمخالفة لتعليمات الجرد السنوي للشركة التي تقضي بأن المصادقة يجب أن تكون من العميل وبالمتابعة تم تسوية نحو ٣ مليون جنيه من العجز المشار اليه .

يتعين العمل على سرعة سداد تلك الأقساط والإفادة .

٩- ويصل بما سبق وجود أقساط تحت التحصيل بلغت نحو مليون جنيه بفرع عمره تم احتسابها جرداً فعلياً وافادت لجنة الجرد أنها بالمركز الرئيسي ولم يتم جردها بالمركز الرئيسي في ٢٠٢٤/٣٠ .
يتعين دراسة الموضوع وافادتنا .

١٠- تبين من مراجعة المطابقة الخاصة بالأقساط تحت التحصيل أن المبالغ الواردة بها كمستندات تم جردها ، ومستندات لم تقدم للجرد بفروع المركز الرئيسي وغمراه وعماد الدين مختلفة عن ما ورد بمحاضر الجرد الفعلي لتلك الفروع .

يتعين افادتنا عن اسباب ذلك مع ضرورة الالتزام بما جاء في محاضر الجرد الفعلية واجراء التسويات الازمة لمطابقاتها مع الرصيد الدفتري .

١١- بلغ رصيد شركات التأمين وإعادة التأمين الخارجي (مدين) في ٢٠٢٤/٣٠ نحو ١٥ مليون جنيه وقد تبين أن الرصيد المتوقف يتمثل في رصيد على شركة (SARNIA - ARABUNION) وبمبلغ ٩,٩ مليون جنيه ، ٣٢٧ ألف جنيه على الترتيب وهي شركات مقرها سوريا (مكون لها مخصص بالكامل) .
نوصى الشركة باتخاذ جميع الاجراءات المتاحة لتحصيل هذا المبلغ .

١٢- تتضمنت الارصده الاخرى في ٢٠٢٤/٣٠ نحو مبلغ ٤٠ ألف جنيه قيمة ارصده محجوز عليها بالخطأ بالخطأ حيث أنها مبالغ مختلف عليها بين شركة المهندس للتأمين والمهندس حياة ، ٦٤ ألف جنيه حساب تأمينات لدى الغير بالsaldo تم خصمهم من الحساب بالخطأ بالرغم من رد الشركة علي تقريرنا في ٣/٣١ سبتم التعديل في ٢٠٢٤/٣٠ .

يتعين إجراء التسويات الازمة في هذا الشأن .

١٣- بلغ حساب تأمينات لدى الغير في ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ٢٢٢ ألف جنيه يرجع تاريخ بعضها الى عام ٢٠١٢ كان يجب استردادها من الجهات المسدد لها والتي انتفي الغرض منها يتعين اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تسوية تلك المبالغ .

١٤- تضمنت الأصول الأخرى في ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ٢٥٥ ألف جنيه قيمة الرصيد الدفتري المتبقى من وديعة بنك المهندس سابقاً (البنك الأهلي المصري حالياً) والمستولى عليها من أحد العاملين بالشركة بتاريخ ٢٠٠١/١٠/٢٣ ومرفوع شأنها دعوى قضائية رقم (١٢٤٣) لسنة ٢٠٠٥ وقد صدر حكم في الدعوى المذكورة بجلسة ٢٠٢٠/٧/٢٠ بالزام البنك الأهلي المصري بمبلغ وقدره ٨٤٤٩ دولار وجاري نسخ الحكم .

يتعين متابعة الإجراءات القانونية والإفادة بما يتم .

١٥- تبين وجود أصناف ظهرت بالرصيد الدفتري ولم تظهر بالجراhd الفعلي ، أصناف ظهرت بالجراhd الفعلي ولم تظهر بالرصيد الدفتري ، أصناف ظهرت بالرصيد الدفتري بكود وظهرت بالجراhd الفعلي بكود مختلف ، أصناف ظهرت بدون ا��اد ، أصناف ظهرت بالجراhd الفعلي بأ��اد قديمة . يتعين العمل على تصحيح الوضع .

١٦- تبين لنا عدم قيام الشركة بتسجيل بعض العقارات المملوكة لها بلغت تكلفتها نحو ٣٢٥ ألف جنيه ويتمثل في فرع المنصورة ، والاسكندرية العصافرة، شقة رقم ١٤ بقرية سيدى كرير) وقد افادت الشئون القانونية بتعدد انهاء اجراءات التسجيل لفرع المنصورة . يتعين اتخاذ كافة الاجراءات التي من شأنها تسجيل العقارات المشار اليها .

١٧- تضمنت الأصول الثابتة نحو ٣,٦٦٦ مليون جنيه قيمة وحدتين سكنيتين بمشروع المعادي فيو (المعادي للتنمية والتعمير) مقابل المديونية المستحقة على شركة المقاولات المصرية (مختار ابراهيم) المتمثلة في نحو ٢,٢ مليون جنيه شيكات مرتبة ، نحو ١,٣٦٦ مليون جنيه أقساط تحت التحصيل وقد تبين بشأنها ما يلي :-

أ- لم يرد بالعقد علاقه شركة المقاولات المصرية وهي صاحبة المديونية للشركة مع شركة المعادي فيو حيث انها ليس لها علاقه بشركة المهندس للتأمين او انه تم مبادلة الوحدتين لسداد المديونية علي المقاولات المصرية .

ب- بالاطلاع علي مخالصة الشركة لشركة المقاولات المصرية تبين انها تقر باستلام مبلغ الشيكات المرتبة والاقساط تحت التحصيل البالغة ٣,٦ مليون جنيه كمبلغ نقدى من شركة المعادي للتنمية والتعمير وليس المقاولات المصرية ذلك وعلى خلاف الواقع من حيث انه تم استلام شقق مقابل المديونية المشار اليها .

ج- أن الوحدتين لأغراض سكنية فقط برغم المذكرة المعروضة علي العضو المنتدب أنه سيتم استخدامها كفرع للشركة كما لم يتبعن لنا الخطوات التي قامت بها الشركة لتحديد القيمة العادلة للوحدتين .

د- ورد بمحضر مجلس الإدارة رقم (٥٠٨) بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٢٠ أنه سيتم استثمارهم وبالرغم من ذلك تم اضافتهم إلى الأصول الثابتة .

هـ- لم يتم تسجيل الوحدتين المشار اليهما حتى تاريخه .

يتعين دراسة ما سبق والعمل علي توفيق الاوضاع وموافقتنا بما يتم .

١٨- تضمنت الارصده الدائنة نحو ٥٥ مليون جنيه مستحقة لصندوق التمويل والتأهيل للعاملين عن ارباح الاعوام المالية منذ عام ٢٠٠٤ وحتى ٢٠١٩ طبقاً للمادة رقم " ٨ " من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٥٤٣) لسنة ٢٠٠٣ ، نحو ٣ مليون جنيه تمثل قيمة امانات شيكات يرجع تاريخ بعضها الى عام ٢٠١١ ، نحو ٧٩٤ الف جنيه تمثل فروق ضرائب مستحقة للمنتجين لم يتم تسويتها يرجع تاريخ بعضها الى عام ٢٠١٤ .

يتعين بحث ودراسة تلك المبالغ في ضوء القرارات والقوانين المنظمه في هذا الشأن مع إجراء التسويات اللازمة .

١٩- تبين قيام الشركة بحجز نحو ١١١ ألف جنيه تحت حساب نصيب بعض العاملين في الارباح بالرغم من قيام هؤلاء العاملين برفع قضايا على الشركه وتم عمل مخصص طوارئ ومنازعات لتلك القضايا .

يتعين دراسة الموضوع وإجراء التسويات اللازمة .

بالإضافة الي ما سبق تبين قيام الشركة بحجز نحو ١٤٤ ألف جنيه تحت حساب نصيب العاملين في الارباح للموظفة جيهان سيد موسى بالرغم من قيام الشركة بسداد مستحقاتها وتعويضها عن الاضرار المادية والأدبية بشيك في ٢٠١٩/١٢/٣٠ .

يتعين إجراء التسويات اللازمة .

٢٠- بلغت الملاحق المرتدة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ١٠٢ مليون جنيه يرجع تاريخ بعضها الى عام ٢٠١٩ .

يتعين العمل علي سرعة تسوية تلك الملاحق .

٢١- قامت الشركة بعمل المطابقه للملاحق المرتدة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ وقد تبين منها ان قيمة الملاحق المرتدة التي تم جردها فعلياً نحو ١,٠٦٦ مليون جنيه وبلغ الرصيد الدفتري لها نحو ١,٢٤٩ مليون جنيه بفرق قدرة ٢٠,٢ مليون جنيه والأصل أن يكون الملحاق المرتدى عهدة قسم التحصيل بالشركة ولا يسلم للمنتج أو العميل ويتم التسوية بأصل الملحاق .

يتعين موافقتنا بأسباب ذلك وكذا الاحتفاظ بأصول الملاحق المرتدة بالشركة إحكاماً للرقابة .

٢٢- ظهر مخصص التعويضات تحت التسوية في ٢٠٢٠/٦/٣٠ لفرع البحري بمبلغ ١,١ مليون جنيه . وقد تبين بفحص الحادث رقم ٢٠١١/٦/٢٩/١٠ بمبلغ ١٠ آلاف جنيه مقابل اتعاب قضائية ولم يتضمن المخصص ايه مبالغ لهذا الحادث بالرغم من أن العميل قد قام بالنقض علي حكم الاستئناف الصادر لصالح الشركة .

يتعين دراسة الموضوع وإدراج القيمة المناسبة لهذا التعويض .

٢٣- تبين لنا عدم استيفاء السجل الخاص بالمستندات حيث لم يتم إدراج تقدير الخبراء بقيمة الحطام للسيارات (الهلاك الكلى) وقت الحادث بالسجل المشار اليه بقسم تعويضات السيارات حيث تم التوقف عن تسجيل القيمة منذ ٢٠١٩/٩/٢١ أسوة بالفترة السابقة .

يتعين استيفاء البيان المشار اليه بالسجل .

٢٤- لم تتضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية في ٢٠٢٠/٦/٣٠ عدد أو قيمة تقديرية لحطام السيارات المتواجدة بمخزن المستندات بالشركة بأبو رواش بالمخالفة للبند عاشرأ رقم (١٠) لتعليمات الجرد السنوي في ٢٠٢٠/٦/٣٠ والتي تقضى بتقدير قيمة الموجودات التي ليس لها قيمة بالدفاتر .

يتعين الالتزام بالتعليمات المشار اليها .

٢٥- تضمنت المصروفات العمومية مبلغ ٢٩٥ ألف جنيه عن مبلغ ١٣٥ ألف جنيه تم صرفه لمكتب المراجعة السابق قيمة اتعاب إصدار تقرير الحكومة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/٦/٣٠ ، مبلغ ١٦٠ ألف جنيه يخص تقرير الحكومة الخاص بمراقب الحسابات (طه خالد) عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/٦/٣٠ وتم تعديله إلى ١٢٠ ألف جنيه

يتعين العرض على الجمعية العامة للشركة .

٢٦- بلغت أجمالي المصروفات العمومية التي أجمالي الاقساط في ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ١٣% كما تبين زيادة معدلات نسبة المصروفات العمومية والإدارية لبعض فروع التأمين عن المعدل النمطي المعترف عليه (١٠%) ومن امثلتها الفروع التالية :-

- الحريق ١٢,٢% ، النقل البحري ٣١,٢% ، النقل الداخلي ١٩% ، اجسام السفن ١٦,٧% ، السيارات تكميلي ١١,٨% ، السيارات اجباري ١٥,٥% ، الهندسى ١٣% ، الحوادث والمسئوليات ١٥,٧% .

٢٧- بلغت إجمالي تكاليف الانتاج الى إجمالي الاقساط في ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ٢٦% كما تبين زيادة معدلات نسبة العمولات وتكاليف الانتاج لبعض فروع تأمينات الممتلكات والمسؤوليات عن المعدل النمطي المتعارف عليه (%) ومن أمثلتها الفروع التالية :-

- الحريق ٣١,٨% ، النقل البحري ٢٧% ، النقل الداخلي ٧% ، السيارات تكميلي ٣٠% ، اجبارى ٢٧% ، الهندسى ٢١% ، الحوادث والمسؤوليات ٢٥% .

الامر الذي يتطلب معه ضرورة دراسة الاسباب ومحاولة تلقيها والعمل علي تخفيض تلك النسب المشار اليها بما يتوافق مع النسب النمطية المتعارف عليها .

٢٨- اسفر الاكتتاب التأميني لفرعي الحريق والعلاج الطبي عن عجز خلال العام نحو ٨,٥ مليون جنيه ، ٢,٤ مليون جنيه علي الترتيب .

يتعين اتخاذ اللازم نحو تحسين نتائج تلك الفروع .

٢٩- وافق مجلس ادارة الشركة بجلسته رقم ٥٠٨ المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٢٠ على تعيين السيد/ أحمد الوشاحي مستشاراً قانونياً للمجلس اعتباراً من تاريخه على أن يتلقى مسؤولاته نفس بدلات الحضور والانتقال الممنوحة للسادة أعضاء المجلس وقد تبين أنه لم يتم عمل عقد للسيد المذكور يحدد به المدة والاختصاصات وما يتلقى منه .
يتعين تحرير عقد مع السيد المذكور وتحديد مهامه وما يتلقى منه على نحو مفصل مع العرض على مجلس الادارة للاعتماد .

٣٠- تقوم الشركة بصرف مكافأة مجلس الإدارة الموزعة من الارباح السنوية علي الاعضاء بالتساوي بدون مراعاة حضور الاعضاء ومساهماتهم في قرارات وسياسات الشركة وقد جاء بدليل حوكمة الشركات يراعي لا يتعدى غياب العضو أكثر من ثلث عدد الاجتماعات للمجلس .

يتعين دراسة الموضوع ومراعاة ما سبق .

٣١- قامت الشركة بالتعاقد مع كل من السيدة/ عالية سامح امام (مدير عام استراتيجيات وخطط العمل)،السيدة / راندا عبد الخالق (مدير عام قطاع مجلس الادارة) ، السيد / هاني حجازي (مدير عام إدارة الاستثمار) .
وقد تبين بشأنهم ما يلي :-

أ- تم توظيفهم بموجب طلب مقدم للشركة وليس بناءً على اعلان أو ما شابه ذلك (وذلك كما جاء في العقد المبرم بينهم) .

ب- تم تحديد رواتب بمبالغ ٣٨ ، ٤٠ ، ٥٠ ألف جنيه مناسبة مع شركة المهندس حياة خالصة الضرائب والتأمينات بالإضافة الى المكافآت التي تقررها الشركة مع العلم بأن المدير العام بالشركة يتلقى ما يتراوح بين ١٥ الى ٢١ ألف جنيه .

ج - تم تحديد الوظائف وهي مدير عام استراتيجيات وخطط العمل ، مدير عام قطاع مجلس الادارة ، مدير عام ادارة الاستثمار بالرغم من وجود مدير عام مالية واستثمار ومدير عام استثمار بالذنب في الشركة ايضاً وكذلك دون العرض على لجنة الترشيحات والمكافآت طبقاً لما جاء في دليل حوكمة الشركات الصادر في ٢٠١٦/٧/٢٦ بقرار مجلس ادارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٨٤) الذى يقضى بالمراجعة الدورية والمستمرة للاحتجاجات المطلوبة لوظائف الادارة العليا واعداد بيان بالمؤهلات المطلوبة وهو ما لم يتم في محاضر اللجنة المعاينة لها .

ويتصل بما سبق وجود خطط للعمل على ٥ سنوات تم عملها بواسطة الخبر الاكتوارى للشركة وتم صرف نحو ٢٠٠ ألف جنيه .

٤١ - تبين لنا أن الخبرير الاكتوارى قد أوصى بتقريره بزيادة التعريفة لبعض الفروع وعمل دراسة تفصيلية لكل فرع الحريق :- الاخطار المصنفة شديدة الخطورة والمتوسطة زيادة التعريفة بنسبة تتراوح بين ٨٠٪ ، اجسام السفن : بمراجعة التسعير لهذا الفرع ، ، الحوادث المتعددة : ان تراعى الشركة تسعير ذلك الفرع خصوصاً المسئولية المدنية ، ، السيارات التكميلي مراجعة التسعير الخاص بالملاكي والنقل والمقطورة والاتوبس ، العلاج الطبي مراجعة التسعير الخاص بهذا الفرع .

يجب على الشركة العمل على تنفيذ ما جاء بتقرير الخبرير الاكتوارى في هذا الشأن وإفادتنا .

تقرير المطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل مانص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بذلك الحسابات ، وقد تم الجرد بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية .

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي ثبتت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر .

تحرير في ٢٠٢٠/٩/٢٠.

مدير العموم

منال محمد شديه

نائب مدير الادارة

(محاسبة/ منال محمد رشدي)

(محاسبة/ عزة عبدالفتاح عبدالحميد)

وكيل وزارة

نائب اول مدير الادارة

(محاسبة / ايمان وليم عزيز)

يعتمد ،،

وكيل وزارة

القائم بأعمال مدير الادارة

(محاسبة/ امانى حلمى سيدهم)